

March 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

روما، 28-30 مايو/أيار 2012

التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية

موجز

أدرجت التحديات على المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة على جدول أعمال لجنة مشكلات السلع في الدورات الثلاث الأخيرة نظراً إلى الأهمية البالغة التي طالما أولتها اللجنة لاتفاق جولة الدوحة، لما يمكن أن توفره من مساهمة في إحداث بيئه تمكينية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، كما في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقليبها في السياق الجديد. وتندمج هذه الوثيقة في إطار مواصلة هذا التقليد وتتوفر معلومات محدثة عن آخر التطورات في جولة الدوحة، بما فيها نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2011. ويقدم التقرير كذلك عرضاً مختصراً لكيفيةتناول مسألة الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية تمهدًا لزيادة عدد هذه الاتفاقيات. وأخيراً، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها الأمانة ويلتمس توجيهات اللجنة بشأن برنامج العمل المستقبلي.

الإجراءات المقترن بها من جانب لجنة مشكلات السلع

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ الإحاطة علماً بالعمل والأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها شعبة التجارة والأسواق.
- ◀ تقديم توصيات تتعلق بمواصلة العمل المرتبط بالتجارة وتعزيزه، وتحديداً استعراض السياسة التجارية وتحليلها، وإجراء الدراسات بشأن الآثار على الأمن الغذائي، وتطوير برامج بناء القدرات ومساعدة البلدان النامية في صياغة اتفاقاتها التجارية.
- ◀ توجيه دور المنظمة، عند إبرام اتفاق جولة الدوحة، في مساعدة البلدان على تنفيذه.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبيين والمرأقيين التكرم باحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق المجتمعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاًً التحديات على المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة و المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

ألف - المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة

1- إن وثيقة مشروع الأساليب التي أُنجزت في ديسمبر/كانون الأول 2008 (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/W/4/Rev.4) هي آخر مجموعة صدرت من هذه الأساليب.¹ وجرى العمل اللاحق منذ ذلك التاريخ في إطار المشاورات مع أعضاء منظمة التجارة العالمية التي أجراها رئيس المفاوضات الزراعية للتوصل إلى توافق بشأن المسائل الخلافية، ولا سيما تلك التي بقيت بين قوسين في مشروع الأساليب. وأعدَّ الرئيس في تاريخ 21 أبريل/نيسان 2011 تقريراً (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/26) تضمن آخر التحديات المتعلقة بالمفاوضات. وأبرز التقرير التقدم المحرز في مساريين رئيسيين من العمل(1) وضع مشروع الأساليب؛ و(2) الأعمال الموازية المتعلقة بالنمذج والإحصاءات.

2- وفي ما يخص مشروع الأساليب، قدم الرئيس ملخصاً عن نتائج المشاورات التي أجراها في تسع مناطق. وبعرض الإطار 1 أدناه وصفاً مقتضاً لهذه النتائج.

الإطار 1 - الحالة بالنسبة إلى تسعه قضایا جدلية في مشروع الأساليب

الوضع	المسائل
لا حاجة لأي عمل تقني إضافي.	الصندوق الأزرق - قيود خاصة بمنتجات محددة
ليس جميع الأعضاء في وضع يتيح لهم الموافقة على النص كما ورد في المشروع ولم يتلقى أية مساهمات إضافية، فنية كانت أو موضوعية.	القطن
لا يزال بعض الأعضاء يطالبون بمرونة لتحديد خطوط تعريفية حساسة إضافية، ولم يتضح ما إذا كان أعضاء آخرون سيفطرون دفع أي مبلغ لهذا التحديد.	تحديد المنتجات الحساسة
لا تزال الآراء تشهد انقساماً حاداً حول إتباع استثناء يتيح المحافظة على تعريفات تتجاوز 100 في المائة من القيمة المنصوص عليها بالنسبة لمنتجات خارجة عن تصنيف "المنتج الحساس"، وأي "مبلغ سيفدفع" لهذا الغرض.	القف التعرفي
لا تزال الآراء منقسمة حول ما إذا كان ينبغي إدخال هذه المرونة وثمة حاجة إلى المزيد من المشاورات والتوضيحات القائمة على الواقع في هذا الصدد.	وضع حصة تعريفية
يواصل الأعضاء مناقشاتهم للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل هذه التبسيطات المقترحة عملياً، بما في ذلك البديل المحتملة.	تبسيط التعريفات

¹ وضعت الأساليب الخاصة أهدافاً رقمية وتفاصيل أخرى لتحقيق أهداف جولة الدوحة، والتوصل إلى شكل الحصيلة النهائية للمفاوضات.

<p>أبدى عدد من البلدان النامية الأعضاء عن تحفظهم على عدد الخطوط التعريفية المتعلقة بالمنتجات الخاصة، مشيرين في الوقت عينه إلى أن هذا الواقع قد يتأثر بما سيقرر في مجالات أخرى واردة في النص. ولا يزال هذا الوضع قائماً.</p>	المنتجات الخاصة
<p>لا تزال هناك مسائل عالقة بشأن عدة عناصر من الآلية الخاصة للوقاية، وخاصة التحقق من الأسعار والأحجام، وموسمية المنتجات، والآلية الخاصة للوقاية ومواطن المرونة لصالح الاقتصاديات الصغيرة الحجم. وقد قدم الأعضاء عدة وثائق تحليلية حديثة تتناول هذه المسائل، والمناقشات متواصلة لكن لم يتجل حتى الآن أي توجه نحو التوصل إلى توافق.</p>	آلية الضمان الخاص
<p>أحرز بعض التقدم بعد بلاحرين منفصلين في سبتمبر/كانون الأول 2009 قدمهما كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبعض الأعضاء الآخرين، يتناول أحدهما خفض التعريفات على الموز من قبل الاتحاد الأوروبي، بينما يتناول الثاني المعاملة الخاصة بالمنتجات الاستوائية وتأكل الأفضليات. وأظهرت المشاورات أن بعض الأعضاء الذين لم يشاركوا في هذين الباحتين أعربوا عن قلقهم إزاء تداعيات هذه المسائل.</p>	المنتجات الاستوائية وتنوع المنتجات، والأفضليات الطويلة الأمد وتأكل الأفضليات

المصدر: مستخرج من تقرير رئيس المفاوضات الزراعية، الوثيقة TN/AG/26، 21 أبريل/نيسان 2011، منظمة الصحة العالمية

3- ورفع الرئيس كذلك تقريراً يتعلق بالتقدم المحرز في مجال العمل الموازي على النماذج والأنشطة المرتبطة بالبيانات. والنماذج ضرورية لصياغة إحصاءات ومعلومات مختلفة تتعلق بالأساليب، كما للتعبير عن التزامات محددة ودعم الجداول في الاتفاق النهائي. وعلى سبيل المثال، فالنماذج مطلوبة لتقديم الالتزامات المختلفة بالإعanات الداخلية، وجدال خفض التعريفات وتوسيع الحصص التعريفية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في صياغة النماذج. وساهم هذا العمل بالإضافة إلى ذلك في توضيح بعض المسائل في مشروع الأساليب لدى استعراض الإحصاءات الفعلية.

4- وطريقة فهم الالتزامات الناجمة عن الأساليب والتحقق منها، عملية تتطلب الكثير من البيانات، ما يجعل العمل الموازي على الأنشطة المتعلقة بالبيانات ذا أهمية مماثلة. وتم التركيز أولاً على المجالات التي تتطلب فيها أحكام مشروع الأساليب توفر البيانات والقدرة على تحقق الأعضاء منها قبل تطبيق الأساليب. وتتضمن هذه البيانات على سبيل المثال الإحصاءات بشأن قيمة الانتاج الضرورية لتحديد التزامات الإعanات الداخلية، وبيانات الاستهلاك الضرورية لتحديد أحجام الحصص التعريفية. وكان تقديم هذه الإحصاءات من قبل الأعضاء مفيداً لأجل إجراء عملية تحقق معمقة من قبل أعضاء آخرين، ما ساهم في تعزيز الشفافية.

باء - المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

5- عُقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، سويسرا من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2011. ووافق المؤتمر على انضمام كل من الجبل الأسود والاتحاد الروسي وساموا واعتمد ستة قرارات بشأن ما يلي: (1) الملكية الفكرية؛ (2) التجارة الإلكترونية؛ (3) الاقتصادات الصغيرة؛ (4) انضمام أقل البلدان نمواً؛ (5) إعفاء أقل البلدان نمواً من الخدمات؛ و(6) استعراض السياسات التجارية.²

² تشرح السياسات في عدد من وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة منظمة التجارة العالمية المتاحة على الرابط التالي:

-6 وُعقدت إلى جانب الجلسات العامة التي أدى فيها الوزراء ببياناتهم، جلسات عمل هدفت إلى توفير منتدى تفاعلياً للوزراء. واختيرت ثلاثة مواضيع لحلقة النقاش هذه، هي : (1) أهمية نظام التجارة المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية؛ (2) التجارة والتنمية و (3) جدول أعمال الدوحة للتنمية.

-7 وُتعرض نتائج المؤتمر في شكل إعلان ختامي من قبل رئيس المؤتمر يضم جزأين. ويشكل الجزء الأول عناصر للتوجيه السياسي، وهو نص توافقي صادر عن المجلس العام ويغطي الموضوعات الثلاثة التي تناولتها جلسات العمل. والجزء الثاني هو الموجز الذي أعده الرئيس على مسؤوليته الخاصة، وتناول فيه النقاط الثلاث التي انبثقت عن المناقشات التي دارت خلال المؤتمر. ويتضمن الموجز تسعة موضوعات هي : (1) الإبقاء على الأسواق مفتوحة ومقاومة السياسة الحمائية؛ (2) التحديات العالمية الراهنة؛ (3) فض النزاعات؛ (4) الانضمام؛ (5) اتفاقات التجارة الإقليمية؛ (6) دور اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية؛ (7) الأمن الغذائي؛ (8) المساعدة لأجل التجارة والإطار المتكامل المعزز؛ و(9) مفاوضات جولة الدوحة.

-8 وفي ما يلي بعض المعلومات المستقاة من موجز الرئيس تتعلق بموضوعين من بين الموضوعات المذكورة، وهما مفاوضات جولة الدوحة والأمن الغذائي.

-9 أشار موجز الرئيس، في ما يتعلق بمفاوضات جولة الدوحة إلى أن الوزراء أعربوا عنأسفهم الشديد إزاء تعثر المفاوضات وأقرروا بوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص النتائج التي حققها في بعض المجالات التعهد الموحد لجولة الدوحة، ولفتوا إلى أنه من غير المرجح إنجاز جميع عناصر رزمة جولة الدوحة في وقت واحد في المستقبل القريب. لكن المؤتمر شهد إعادة التأكيد على الالتزام القوي بالسعى إلى تنفيذ جولة الدوحة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الوضع يتطلب أن يقوم الأعضاء بالنظر في نهج تفاوض مختلف من قبيل الإبرام المبكر للاتفاقات حيث يمكن التوصل إلى توافق سريع، على الرغم من إعراب العديد من الأعضاء عن تحفظهم القوي على اتباع نهج من هذا القبيل. وتم التشديد بشكل واسع على مركبة مسألة تطوير جولة الدوحة.

-10 وفي ما يخص الأمن الغذائي، ترد في ما يلي فقرتا موجز الرئيس المتعلقتان بهذ الموضع:

"حيث العديد من الوزراء أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بإزالة القيود المفروضة على صادرات الأغذية أو الصرائب غير العادي المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي للأغراض الإنسانية غير التجارية، وعدم فرضها في المستقبل. وشدد وزراء آخرون على أهمية معالجة جذور انعدام الأمن الغذائي وركزوا على أهمية أن يجاز للأعضاء استخدام حقوقهم في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية."

" وأعرب بعض الوزراء عن تأييدهم اقتراح وضع برنامج عمل لأشكال الاستجابة المرتبطة بالتجارة والهادفة إلى التخفيف من آثار أسعار سوق المواد الغذائية وتقلبيها، لا سيما على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، لكي يتخذ المؤتمر الوزاري التاسع إجراءً بشأنها. واعتبر عدة وزراء أن مسألة الأمن الغذائي مسألة متعددة الأوجه وأنه ينبغي النظر فيها كاملاً، بما في ذلك تأثير القيود المفروضة على الصادرات على الأسعار الدولية."

11- ويرتبط هاذان الموضوعان باقتراحين تقدمت بهما مجموعات أعضاء في المجلس العام لكي يدرجها في النتائج الختامية للمؤتمر الوزاري الثامن، ما يعني قبول جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بهما واعتمادهما³. وبما أن ذلك لم يحدث، يُرجح أن يتبع المجلس العام هاتين المسؤولتين خلال عام 2012. ويدعو الاقتراح المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على وجه الخصوص، المجلس العام إلى إعداد برنامج عمل شامل يقوم على الواقع ووجه نحو تحقيق النتائج وملزم من حيث المهل، يتناول الاستجابة المرتبطة بالتجارة والهادفة إلى تخفيف آثار أسعار سوق المواد الغذائية وتقلبيها على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتتضمن العناصر الرئيسية من برنامج العمل المقترح هذا إعفاء مشتريات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من القيود على الصادرات الكمية وإنشاء مرفق لتمويل الأغذية يرتبط بقرار جولة أوروغواي المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ثانياً - الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية

12- يُقدر عدد الاتفاques السارية في الوقت الراهن بما يناهز 300 اتفاق في حين هناك العديد من الاتفاques قيد التفاوض. وأغلبية هذه الاتفاques اتفاques ثنائية للتجارة الحرة وقد دخل 50 في المائة منها حيز التنفيذ منذ عام 2000. وتشكل الزراعة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاques. وفي حين لا تتوفر تقديرات حديثة لحجم التجارة في إطار اتفاques التجارة الإقليمية، فقد قدر عام 2003 أن هذه الاتفاques شملت نسبة 50 في المائة من التجارة العالمية وأن هذه الحصة مرحلة للارتفاع.

13- والأسئلة التقليدية التي تطرح بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية والمسائل التي تثار بخصوصها هي التالية. هل تشكل الاتفاques بديلاً عن النهج المتعدد الأطراف المتبعة في تحرير التجارة؟ وهل من المحتمل أن تساهem الاتفاques في تعزيز التعددية أم أنها تشكل عقبة في طريقها؟ وهل تتضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أحكاماً مضافة إلى تلك المعقدة في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان النامية؟ وما هي جوانب اتفاقات التجارة الإقليمية التي تعزز التعددية؟ وهل

³ يمكن الإطلاع على تفاصيل هذه الاقتراحات في وثيقة معلومات أساسية بشأن الأمن الغذائي أعدتها أمانة منظمة التجارة العالمية ومتاحة على الرابط التالي: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11_e/briefingfoodsec_e.htm

تسهم الاتفاques في التجارة بطريقة تعزز التنافسية والنمو والحد من الفقر؟ وما هي أفضل وسيلة للتخفيف إلى أدنى حد ممكن من آثار تحول التجارة؟ وكيف ينبغي لمنظمة التجارة العالمية استعراض الاتفاques وتنظيمها؟

14- وفي ما يتعلق بطريقة تناول الزراعة في اتفاques التجارة الإقليمية، يمكن تلخيص الصورة المتبلورة كما يلي.⁴ أولاً، يعتبر أن أغلبية الاتفاques تفوق الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية⁵ في ما يخص التزامات حفظ التعريفات، وذلك بشكل أكبر في اتفاques المبرمة بين بلدان الجنوب مقارنة بالاتفاques المبرمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وثانياً، إن الإعفاءات من تحرير التجارة رائجة نسبياً في القطاعات الفرعية الحساسة، وخاصة قطاعات الألبان، واللحوم، والسكر، والحبوب المحضرّة، والتي غالباً ما تستخدم الحصص التعريفية لتنظيم الاستيراد. وثالثاً، إذ أن الاتفاques لا تفوق عادة الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية في مجال تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لكن لهذا التوجه بعض الاستثناءات. ورابعاً، إن اتفاques التجارة الإقليمية إما تقوم على إعانت التصدير أو تفوق الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية (كأن تدعو إلى الحظر الكامل مثلاً). وخامساً، تتجنب الاتفاques في الغالب الالتزامات المتعلقة بالحد من الإعانت الداخليّة. وسادساً، تتضمن الاتفاques عادة أحکاماً معقدة تتعلق بقواعد المنشأ وهي تعتبر تقيدية إلى حد ما. وب سابعاً، فإن الاتفاques، وإن كانت تزيد من التجارة، فهي تحولها بعيداً عن البلدان التي ليست طرفاً في اتفاق التجارة الإقليمية، وقد تحول بعض الاتفاques مسار أحجام كبيرة من الحركة التجارية. وأخيراً، تؤدي اتفاques التجارة الإقليمية المتعددة والمتدخلة إلى تعقيد صياغة السياسات وتتسبّب بضغط لدى التجار.

15- وتبرم اتفاques التجارة الإقليمية تقليدياً بين الشركاء التجاريين الطبيعيين كالبلدان المجاورة أو البلدان المتراكبة تاريخياً وثقافياً. لكن هذا الواقع يتغير على نحو سريع مع ظهور مقاربات جديدة لإبرام اتفاques بين بلدان في قارات مختلفة، فضلاً عن اتفاques كبيرة تتالف من اتفاques تجارة إقليمية قائمة. وتُبذل منذ سنوات عدة في أفريقيا جهود ترمي إلى إبرام اتفاق بين جميع البلدان الأفريقية. ومنذ مدة ليست ببعيدة، وافقت قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها المعقودة في يناير/كانون الثاني 2012، التي كان موضوعها الرئيسي "تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية"، على إبرام اتفاق قاري بحلول عام 2017، وفقاً لخارطة الطريق التالية⁶: (1) إتمام إجراءات اتفاق التجارة الإقليمية بحلول عام 2014؛ (2) دمج الإجراءات الإقليمية في اتفاق القاري بين عامي 2015 و 2016؛ وإبرام اتفاق التجارة القاري

⁴ يقوم هذا الموجز على استعراض لعدد من الدراسات الحديثة التي تخص طريقة تناول الزراعة في اتفاques التجارة الإقليمية، وخاصة الدراسات التالية:

Regional Trade Agreements - Treatment of Agriculture, by L. Fulponi, M. Shearer and J. Almeida, *OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers*, No. 44, 2011, OECD Publishing; and *The Treatment of Agriculture in RTAs in the Americas*, by M. Shearer, J. S. Almeida and C. M. Gutierrez, Jr., Inter-American Development Bank, 2009.

⁵ يستخدم هذا التعبير غالباً للدلالة على ما إذا كانت الالتزامات المعقودة في اتفاق تجارة إقليمية يفوق تلك الناجمة عن نهج متعدد الأطراف، كازالة

التعريفات من الاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية

Draft Framework, Road Map and Architecture for Fast-tracking the Continental Free Trade Area (CFTA), December 2011, African Union, Addis Ababa, Ethiopia.

بحلول عام 2017. ويتجوّل اتفاق التجارة القاري سنوات من المداولات والجهود الرامية إلى تسريع التكامل التجاري في القارة الأفريقية.

16- وتتجدر الإشارة إلى نقطة أخرى هي أن بعض قواعد اتفاقيات التجارة الإقليمية يتم التفاوض عليها كجزء من جولة الدوحة. وتنتسب المفاوضات قاعدين اثنين هما آلية الشفافية الخاصة باتفاقات التجارة الإقليمية والمسائل النظامية. وبرزت وجهتا نظر بين الأعضاء تتعلقان **بآلية الشفافية**. وتشير وجهة النظر الأولى إلى أنه ينبغي أن تتولى لجنة واحدة استعراض جميع الاتفاقيات، وهي اللجنة المعنية باتفاقات التجارة الإقليمية، بينما تقول وجهة النظر الأخرى بمواصلة الممارسة الحالية المتمثلة باستعراض لجان منفصلة للاتفاقيات: أي أن تستعرض لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية الاتفاقيات المبرمة بموجب المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بينما تستعرض لجنة التجارة والتنمية الاتفاقيات المودعة بموجب فقرة التمكين، أي ترتيبات التجارة بين البلدان النامية. وفي ما يخص المسائل النظامية، يشير أحد الآراء إلى ضرورة دمج اللغة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية في المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (كمبدأ تطبيق أقل من المعاملة الكاملة بالمثل وفترات أطول للتنفيذ) في اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تشمل الدول النامية والدول المتقدمة. واعتبرت آراء أخرى أن ذلك سيدفع المفاوضات في الاتجاه الخاطئ وأن ثمة حاجة إلى المزيد من المناوشات والتحاليل حول تأثير هذه التعديلات على المادة 24.

ثالثاً- المساعدة التقنية التي تقدمها الفاو

17- نظراً إن مفاوضات جولة الدوحة متوقفة في معظمها ولم تُثُر أية مسائل جديدة منذ شهر ديسمبر/كانون الأول 2008، فقد تراجعت طلبات المساعدة التقنية. وتشهد مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبليادن أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وضعياً مماثلاً. والاستثناء الوحيد لهذا الوضع يمكن في تزايد الطلبات على المعلومات والتحاليل بشأن القيود على الصادرات الغذائية نظراً لارتفاع أسعار المواد الغذائية في فترة 2007-2011. وفي هذا الصدد جمعت الأمانة معلومات كثيرة وأعدت تحاليلاً تناولت ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقليلها وعرضتها في حلقات عمل عقدت في جنيف وفي منتديات أخرى، لا سيما حلقات العمل الإقليمية الفرعية التي تنظمها الفاو.

18- وفي غضون ذلك، تم نقل الموارد المتوفرة ل حاجات المساعدة التقنية في مجالات أخرى، لا سيما السياسات التجارية الوطنية والإقليمية. وفي ما يخص السياسات الوطنية، **تُفذ** مشروع مهم للتحليل وبناء القدرات شمل عدة بلدان وتناول صياغة السياسات التجارية والتدابير الداعمة لها ودمجها في سياسات التنمية. ونشرت كذلك كتب تناولت ارتفاع صادرات المواد الغذائية وسبب تحول أفريقيا إلى مستورد صافٍ للمواد الغذائية.

19- وفي ما يخص التجارة الإقليمية، ترکز الأنشطة الأخيرة والحالية على دعم الهيئات الإقليمية لتعزيز سياسة مواثية وبيئة تنظيمية لزيادة التجارة الإقليمية. وتشمل الأمثلة تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص حول صياغة السياسات التجارية وتلك المرتبطة بها وتطبيقاتها في أسواق الحبوب في شرق وجنوب أفريقيا، كما في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وتحليل التعريفات الخارجية الموحدة المتعلقة بالمنتجات الحساسة، وتعزيز التجارة العابرة للحدود في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والسياسات التجارية وسلسل القيمة الإقليمية، وتطوير سلع محددة في عدة مناطق من أفريقيا، وتحليل السياسات المناسبة لتعزيز الاستثمار الخاص في الزراعة.

20- وستتواصل بعض هذه الأنشطة خلال فترة 2012-2013. ويتوقع أن تبقى العلاقة بين السياسات التجارية والأمن الغذائي تتتصدر الاهتمام نظراً إلى تواصل القلق في الأسواق العالمية للمواد الغذائية. وقدم أعضاء منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2011 بعض الاقتراحات بشأن الأمن الغذائي ويتم التحضير لمشاركة الفاو في الأنشطة التقنية في هذا المجال. وسيتواصل كذلك العمل على السياسات التجارية وتلك المرتبطة بها وتطبيقاتها في أسواق الحبوب في شرق وجنوب أفريقيا، بناءً على الشراكات التي اقيمت مع منظمات القطاعين العام والخاص في هذا الإقليم الفرعى. كما تتوقع الأمانة مواصلة المشاركة في دعم تعزيز التجارة الإقليمية في أفريقيا في أعقاب المبادرة الأخيرة لاتحاد الأفريقي الرامية إلى إبرام اتفاق قاري للتجارة الإقليمية. وأخيراً، بعض الأنشطة الجارية أو المخطط لها ذات الطابع التحليلي وتتضمن دور السياسات التجارية في تطوير عمليات سلاسل القيمة المتعلقة بالمواد الغذائية ودمج صغار المزارعين في الأسواق وتحليل تداعيات تصرف الشركات في مجال التجارة الزراعية على مستويات الأرباح المحتملة من تجارة المواد الزراعية وتوزيعها. وأحد المجالات التحليلية الأخرى التي تعتمد شعبة التجارة والأسواق التشديد عليه هو التجارة والتغذية. وستدرج نتائج هذا العمل، من ضمن أمور أخرى، في تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2013 الذي ستكون "التغذية" موضوعه الرئيسي.

رابعاً - التوجيهات المطلوبة من اللجنة

21- إن اللجنة مدعوة إلى:

- (أ)- الإحاطة علماً بالعمل والأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها شعبة التجارة والأسواق.
- (ب)- تقديم توصيات تتعلق بمواصلة العمل المرتبط بالتجارة وتعزيزه، وتحديداً استعراض السياسة التجارية وتحليلها، وإجراء الدراسات بشأن الآثار على الأمن الغذائي، وتطوير برامج بناء القدرات ومساعدة البلدان النامية في صياغة اتفاقاتها التجارية.
- (ج)- توجيه دور المنظمة، عند إبرام اتفاق جولة الدوحة، في مساعدة البلدان على تنفيذه.